السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث

د ٠ محمد العوض جلال الدين *

تمهيـــد :

في السنين الاخيرة ، ازداد بين الباحثين والمنظمات الدولية وكثير مـن دول العالم الاهتمام بموضوع السكان ٠ وجاء هذا الاهتمام الشديد نتيجـــة للتكاثر السريع في الاعداد البشرية في الحقبة الاخيرة ٠ واطلقت الالفـــاظ التشاؤمية التي تثير القلق وتحذر الانسان من المصير الاسود الذي ينتظره اذا استمر التزايد السكاني بمعدلاته الحالية وخاصة في دول العالم الثالث ٠ وكثير من المؤلفات تحمل عناوين في هذا المعنى كالمعضلة السكانية ، الازمة السكانية ، القنبلة السكانية ، البركان السكاني أو الانفجار السكاني الخ ٠٠

ويعزى الاهتمام بموضوع السكان للاهتمام الاكبر بقضايا التنميـــة وخصوصا في دول العالم الثالث ، لان السكان والتنمية موضوعان متداخلان ٠ فالتزايد السكاني وما يتبعه من تغيرات في الحجم والكثافة والتوزيع الجغرافي وفي التركيب العمري والنوعي وفي الخصائص الاقتصادية والاجتماعيـــة ومن الناحية الاخرى ، تؤثر متغيرات التنمية في الاتجاهات والخصائـــص السكانية ٠ ولكن هذه العلاقة معقدة جدا وغير ثابتة ٠ كما انها متداخلة وذات جوانب متعددة ٠ ذلك لان متغيرات السكان وكذلك متغيرات التنمية في تحريك مستمر ٠ ويمكن تصور اى من هذه المتغيرات اما كنتيجة او كسبب ٠ وتسهيلا لعرض الموضوع وشرحه بوضوح في الصفحات القادمة يمكننا اعتبار السكان في بعض الحالات كعامل مستقل يؤثر ولا يتأثر بالنمو الاقتصادي والاجتماعي وفي حالات أخرى يمكننا افتراض العكس ، اى ان التنمية هي التي تؤثر فـي اتجاهات السكان وفي خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والثقافية ٠ غير ان ما سنعرض له باختصار شديد في هذا المقال سيركز اساسا على عـــرض وتحليل ونقد بعض النظريات والمعتقدات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرقت للمسألة السكانية وعلاقتها بالرفاهية وبالموارد وبالغذاء وبالتطور الاجتماعي والاقتصـــادي والسياسي ٠

* استاذ الاقتصاد في جامعة الخرطوم ٠

نظريات النمـــو السكاني :

الواقع ان الاهتمام بموضوع السكان امر ضارب في القدم • فقد اهتـم به المصريون القدماء ، كما اهتم اليونان والاغريق بالزيادة والنقصان فـــي الاعداد البشرية ولكن يبدو ان اهتمامهم كان محصورا في النواحي العسكرية والحربية • وقبل هؤلاء تعرض للقضايا السكانية الصينيون وعلى رأسهـم الفيلسوف الصيني القديم كونفيكيوس • واهتم الصينيون بالعدد الامثـــل للسكان او النسبة المثلى بين السكان والموارد المتاحة ، واعتبروا ان اي زيادة او نقصان في هذه النسبة يؤدي الى الفقر وان الحكومات يجب ان تحافظ على هذه النسبة في كافة المناطق عن طريق تهجير السكان من المناطق المكتظة الى المناطق الاقل كثافة (١) (والواقع ان هذا ما تفعله حكومة الصين الشعبية في الوقت الحاضر •)

(١) نظريـــة بن خلـدون :

يعتبر العلامة ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) من اوائل المتطرقـــين للعلاقة بين السكان والتنمية بشيء من العمق والدقة ، فقد ذكر في مقدمتـه المشهورة وتحت عنوان » في أن تفاضل الامصار والمدن في كثرة الرزق (٢) لاهلها انما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة • ويذهب بن خلدون في تفسير ذلك الى ان الشخص الواحد من البشر لا يمكنه التحصل على معاشه بمفرده ، كما لا يمكنه ان يستقل عن الاخرين • وربما كان بن خلدون اول من جاء بفكرة اقتصاديات الحجم الكبير والتي تقوم على فكرة التخصص وتقسيم العمـــل والتي يمكن شرحها ببساطة شديدة في ان رجلين يعملان معا يستطيعان انتاج اضعاف ما لو عمل كل منهما بمفرده • وبمعنى اشمل ، ان ازدياد حجم الجماعة يزيد من فرص التخصص وبالتالي يكون في امكانهم استغلال الموارد بصورة أفضل تقود الى انتاج يفوق الزيادة السكانية واحتياجاتها الضرورية وتكون في هذه الحالة حسب ما ورد على لسانه ، الاعمال زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الامصار ويستحلبونه منهم بأعواضه وقيمه ليكون لهم بذلك حظ من الغنى •••• (٣)

ومن ذلك يتضح جليا ان بن خلدون هو أول اقتصادي يسهب في شرح أن عملية الانتاج تقوم على التعاون بين أفراد الجماعة وتقسيم العمل بينهم •

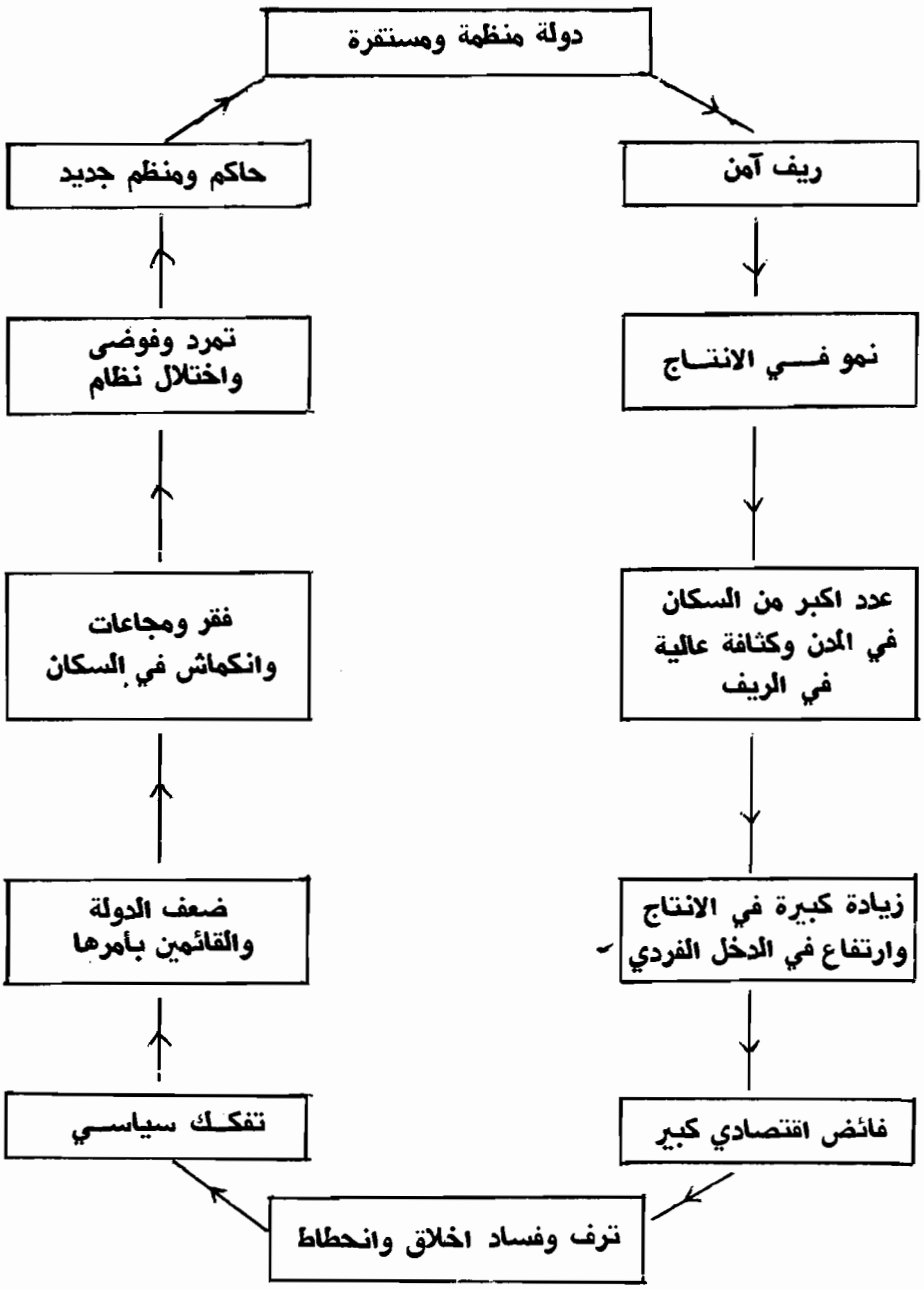

نظرية ابن خلدون في التغير الدوري للسكان

ومع الاتساع المستمر في حجم الجماعة (كالقبيلة او الامة) يضطرد نمو الاقتصاد ويزيد الانتاج حتى يفيض عن الحاجة ويترتب على ذلك نمو في علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف الامصار ، ويكون بذلك التكاثر السكاني في رأى بن خلدون سببا في زيادة وسائل العيش والرفاهية ·

أما السبب في نقص الغذاء وانتشار المجاعات فيرجعه بن خلدون للترف والفساد والانحطاط السياسي والاخلاقي · وقد شرح بن خلدون ذلك في نظريته المشهورةعن التغيرات الدورية في السكان وعلاقاتها بالاحوال السياسية والاقتصادية في المجتمع (٤) ·والنموذج ادناه يوضح نظرية بن خلدون في التغير الدوري للسكان ببساطة شديدة · وواضح من النظرية ان الدولة حينما تكون حسنة التنظيم ، يكون هناك استقرار سياسي في المدن وازدهار في الريف مما يؤدي الى زيادة الانتاج · وهذا بدوره يتسبب في كثرة الاعداد السكانية مما يؤدي الى تقسيم العمل والتخصص وزيادة الرفاهية · ولكن هذه الحالة لا تدوم بسبب انحطاط الاخلاقيات والتفكك السياسي الذي يؤدي للفقر والمجاعات مما يقلص من الاعداد السكانية ويستدعي هذا الحال ظهور قيادات جديدة تتصدى للعمل السياسي لتعيد الاستقرار من جديد ، وتبدأ بذلك دورة سكانية جديدة وهكذا دواليك ·

(٢) نظريــة دوركايـم :

أعطى دركايماهتما ما كبيرا للمسألة السكانية في كتابه « تقسيم العمل » واعتبر تكاثر السكان من أهم الاسباب التي تقود الى تقسيم العمل · وبذلك يكون دوركايم أيد ودعم ما ذهب اليه بن خلدون · وأكد دركايم ان تقسيم العمل يعود الى سلسلة من التقدم في كل ميادين الحياة وذلك لاسباب كثيرة منها ان تقسيم العمل يقوى ويصقل شخصية الفرد لان الفرد المتخصص أكثر ابداعا من غير المتخصص وله فرص أكبر في الابداع والاستقلال بالرأي · كما اعتبر تقسيم العمل مصدرا للتضامن الاجتماعي لانه يربط الفرد بعائلته وبمجتمعه وبوطنه فضلا عن ان تقسيم العمل يرفع من مستوى الحياة والمعيشة ، ويخلق حاجات جديدة ، وبهذا يكون دركايم متفائلا بكثرة السكان ، رغم النزعة التشاؤمية التي طغت في انجلترا وفرنسا بسبب نظرية مالتس عن السكان والتي سنتعرض لها بعد قليل ·

(٣) هنـــري جـورج :

هنري جورج (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) اقتصادي امريكي تقدمي ، كان يرى ان الزيادة في الاعداد السكانية ، بخلاف اى شيء اخر تتضمن الزيـادة فـي غذائهم ورفاهيتهم اذا تساوى الناس في فرصة الوصول الى موارد الارض الاقتصادية ومنعت القلة من الاستحواذ على هذه الموارد واحتكارها · وكـان يعتقد ان الجماهير العريضة لو استطاعت الاستيلاء على الارض واستخدامها ، ستكون الارض اوفر انتاجا بسبب استعداد الجماهير وقدرتها اكثر من غيرها على زيادة الانتاج اكثر فأكثر وبذلك تغل الارض أكثر مما كانت تغله في ظـل نظام الملكية الخاصة بحيث لن تكون هناك مشكلة سكانية او ندرة في الغذاء وأسباب العيش · ويضيف هذا المفكر ان ازدياد السكان في العالم يتضورون فيه جوعا لا ينتج عن ظواهر طبيعية ولكنه ينشأ نتيجة للاختلالات الاجتماعيـة التي تحكم على الاغلبية من الناس بالعوز وسط الثراء ·

ويرى هنري جورج بالاضافة الى ذلك ان القدرة على التوالد تتناقص كلما عظم انتشار الفكرالفردي · وهو رأي تؤيده كل النظريات الحديثة · وعلـــى العموم يبدو ان مثل هذه المعتقدات ، وخصوصا فيما يتعلق بالفروقات الكبيرة والمتزايدة بين الاغنياء والفقراء وبين الدولة الصناعية ودول العالم الثالث هي التي تجد قبولا كبيرا في الوقت الحاضر بين الذين يعرضون القضايا السكانية بطرق علمية وعقلانية وهي الافكار التي سادت في مؤتمر بخارست للسكـان ١٩٧٤ · ورغم ذلك نجد من يتحامل على مثل هذه الاراء التي برهنت علـــى صحتها وروعتها رغم مضي مائة عام على كتابتها ·

(٤) ارسين ديمـــون :

يقرر ارسين ديمون (١٨٤٩ ـ ١٩٠٢) ، بناء على نتائج دراسات اجراها في فرنسا « ان زيادة الاعداد في شعب تتناسب تناسبا عكسيا مع تطـــور الفرد » · وشبه ميل الفرد الى الارتفاع الى مستويات أعلى في بيئتـــه الاجتماعية بالخاصية الشعرية الطبيعية (٦) · ومع الارتفاع الى أعلى يصبـح التوالد أقل احتمالا وهي نظرية فيها كثير من العمق وبرهنت على صحتهـــا الدراسات · وما حدث في اوربا خلال الثورة الصناعية حيث بدأت الخصوبـة تنخفض وسط المتعلمين والطبقات المحظوظة وفي المدن بالذات · ثم بدأ هـذا الانخفاض يشمل كافة المناطق والطبقات بسبب التقدم الاجتماعي والاقتصادي·

(٥) نظريـــة دبريـل :

ومن نظريات النمو السكاني المتفائلة نظرية العالم الاجتماعي البلجيكـي دبريل الذى يرى ان الزيادة السكانية لا تخلق اى مشكلة او أزمة الا اذا كانت الوسائل المستعملة غير كافية ، او ان النظام القائم غير قادر على تلبية ومقابلة الاحتياجات الجديدة الناتجة من الكثرة السكانية • ويضيف دبريل ان القائمين بالنظام يحتلون مركزا محميا يتيح لهم الاستمتاع باحسن ما يجود به الوضع القائم ، ولهذا يحارب القائمون بالنظام كل جديد يضر بمركزهم • امـــا الاجيال الجديدة الناتجة من التزايد السكاني السريع فهي دائما تحس بالنقص وتأمل في تحسين أوضاعها في وسائل جديدة تحل محل الوسائل القديمة حتى لا ينخفض مستوى الحياة بسبب عدم كفاية الوسائل المستعملة من ناحية ، وازدياد السكان من ناحية أخرى •

من هذا يتضح لنا ان دبريل يعتبر زيادة السكان محركا اساسيا للتقدم لانها تتطلب جهودا جديدة وتجميع وتنظيم الوسائل وايجاد الاختراعـــات والمستحدثات • وهذا التقدم يحدثه الشباب والقادمون الجدد • ومن ناحيـة أخرى ، يرى دبريل ان تناقص السكان يؤدي الى عكس الاثار التي تترتب على زيادتهم ، لان انكماش السكان يؤدي الى نقص اليد العاملة ، وهجر الاعمـال الدنيا والقضاء على روح المغامرة • ويكتفي السكان بالفن الانتاجي السائـد وتلجأ الجماعات التي تنمو ببطء الى العزلة والانطواء وتقف عاجزة امام الطبيعة التي تسيطر عليها من كل ناحية (٧) •

(٦) مالتس واتباعـــه :

عرضنا حتى الان وباختصار شديد لبعض النظريات السكانية المتفائلة • ولكن ليس كل الذين تعرضوا للعلاقة بين التزايد السكاني تميزوا بهذا التفاؤل والواقع ان الذين تطرقوا للمسالة السكانية ينقسمون الى ثلاث فرق مـــن الناحية العقائدية : الاولى سكانية ، والثانية لا سكانية ، والثالثة تأخذ موقفا وسطا بين الفرقة الاولى والثانية • ويعرف اللاسكانيون بالمالتسيين نسبة الى شيخهم الاكبر القس مالتس ، أشهر المتطرفين للقضية السكانية • وهـــم يكونون حتى وقت قريب جدا ، وربما حتى كتابة هذه السطور ، الاكثرية مـن بين علماء الاقتصاد والديمغرافيا وعددا كبيرا من علماء الجغرافيا والاجتماع رغم التحديات والمازق التي واجهتم اخيرا وهزت بعنف مواقعهم ونظرياتهم •

وسنتعرض في الصفحات التالية لنظرية مالتس بالشرح والنقد المسبب رغم ان المدرسة المالتوسية تضم عددا كبيرا من الاقتصاديين معظمهم اتى بعد مالتس وتبنى نظرياته ، ومنهم من سبق مالتس في ذلك ٠

ان نظرية مالتس ترى باختصار ان هناك كثرة في السكان ونقصا في وسائل العيش ولذلك لا بد من اعادة التوازن بين السكان والغذاء ٠ ويرى ان هذا التوازن لا يأتي الا بتدخل الانسان بموانع وقائية كالامتناع عن الزواج وضبط الاتصال الجنسي والعفة كي يحد من اتجاهه نحو التزايد والا انتهى به الامر الى الاوبئة والمجاعات والحروب (٨) ٠

ويبدو واضحا أن نظرية مالتس ومن تبعه تعتبر التزايد السكاني عاملا تابعا يتأثر ولا يؤثر في التقدم الزراعي ، والنظرية مبنية على قانون الغلة المتناقصة وهذه النظرية تقوم على أساسين :

أولا : بالنسبة للارض المزروعة فعلا لا تكون الزيادة في انتاجها بنفس النسبة في زيادة عنصر العمل فيها ، أي بنسبة نمو السكان عليها ٠

ثانيا : بالنسبة للاراضي البكر فانها في رأي مالتس عادة تكون أقل خصوبة وبالتالي تعطى انتاجا أقل بكثير من الارض المزروعة فعلا وعلى ذلك فان التوسع الزراعي ـ سواء كان رأسيا أو افقيا ـ لن يفي بحاجة السكان المتزايدين ٠

والواضح أن تكاثر الفقراء والكادحين في انجلترا خلال القرن الثامن عشر قد أوحى لمالتس بنظريته التشاؤمية لان هؤلاء الفقراء أصبحوا يشكلون خطرا على الاغنياء ويهددون استمرار الرأسمالية الوليدة ٠ ولذلك تصدى مالتس للدفاع عن الرأسمالية ومصالح طبقة المحافظين ٠ ولعل هذا هو السبب في أن مالتس عارض بشدة القوانين التي تحمي الفقراء والتي كانت تهدف الى توفير حد أدنى من المعيشة لكل فرد ٠ ورأى أن هذه القوانين تؤدي الى زيادة السكان وخصوصا بين أفراد الطبقة العاملة وتصرفهم عن تطبيق الموانع الوقائية مما يزيد عددهم بسرعة ويجعلهم أكثر بؤسا وفقرا ٠ ذلك أن بؤس الانسان وفقره في رأي هذا القس الانجليزي لا يرجع الى المجتمع او علاقات الانتاج السائدة فيه دائما وانما يرجع للانسان نفسه (٩) ٠ وبذلك برأ مالتس الرأسمالية وما تحمله من استغلال للطبقات الفقيرة من كل مسئولية وانها بريئة من مصدر بؤس الطبقة العاملة ٠ وعزا السبب أساسا الى زيادة السكان ٠ ولا يرى طريقا

لاسعاد الفقراء للتخلص من الحاجة والعوز غير الحد من تكاثرهم · وبصرف النظر عن الاهداف التي كان يرمي اليها مالتس ، سواء كانت تلك الاهداف اسعاد البشرية أو الدفاع عن الرأسماليين وحمايتهم فان نظريته سيطرت عليها نزعة تشاؤمية وصفها الاصلاحي « جودوين » بأنها العبقرية السوداء التي تقتل كل أمل للبشرية في التقدم · والاهم من ذلك أن هذه النظرية لم تكن لها اسس علمية ، سواء كان ذلك في الماضي أو في الوقت الراهن ، كما أن توقعاتها قد كذبها الواقع · فقد فشلت هذه النظرية في التنبؤ بما حدث في أوربا فقد زاد الانتاج الزراعي والصناعي في أوربا لم تكن في حسبان مالتس واتباعه وفاقت الزيادة في الانتاج النمو السكاني بدرجات كبيرة ، رغم الوتيرة السريعة التي زاد بها السكان نتيجة للانخفاض المستمر في معدلات الوفيات بسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصحي ·

والواقع أن تزايد السكان وارتفاع كثافتهم وتغير تركيبهم الديمغرافي والاجتماعي قد ساهم مساهمة فعالة في الثورة الصناعية والزراعية في غرب أوربا وأدى الى تغييرات سياسية واقتصادية في صالح التنمية والتقدم ، لان الزيادة في السكان وبالتالي في القوى العاملة تصاحبها في العادة تغيرات في التكنولوجيا والتنظيم وتحسن في وسائل وفي علاقات الانتاج · ولا شك في أن النمو السكاني قد ساعد البريطانيين في دفع عجلة الثورة ومكنهم من بناء شبكة من المواصلات والبناءات التحتية الاخرى ، كما مهد لهم السيطرة على المستعمرات ·

وهناك ما يثبت من تجربة بعض الدول الاوربية أن ارتفاع الكثافة السكانية قاد الى تقدم اقتصادي ملحوظ · فقد تمكن الهولنديون بسبب الضغط السكاني (٢ مليون يعيشون في حوالي ٨ ملايين فقط من الافدنة في سنة ١٧٠٠) تمكنوا من أن يصبحوا أغنى دول أوربا وأكثرهم مهارة وتخصصا · ويقول الاقتصادي ويليام بتي (١٠) ان كثافة الهولنديين في ذلك الوقت تعتبر عالية جدا حتى بمقاييس اليوم · ورغم ذلك ، استطاعوا بهذه الكثافة أن يشيدوا الموانىء والقنوات · ولو كانت كثافتهم منخفضة أو عددهم أقل لما استطاعوا تعمير رقعتهم المحدودة ويجعلونها أكثر انتاجا من غيرها · ويضيف الاقتصادي بتي ان أرض الهولنديين كانت رغم ازدحامها تجذب العمال المهرة من البلاد الاخرى بسبب ارتفاع الاجور ووفرة فرص العمل · كذلك استطاع الهولنديون

بناء أقوى اسطول في بحر البلطيق وكانت سفنهم أكثر تخصصا وأقل تكلفة مما جعلها تقوى على منافسة سفن الدول الكبرى كانجلترا وفرنسا ٠

وبالاضافة الى أن نمو السكان ساهم في تقدم الهولنديين في القرن السادس عشر والانجليز في القرن الثامن عشر ، فقد كان أيضا سببا رئيسيا في نهضة الاغريق في القرن السادس قبل الميلاد وفي التقدم السريع الذي أحرزه اليابانيون في النصف الاول من هذا القرن ٠

والولايات المتحدة التي يتكاثر فيها اللاسكانيون (أو المالتسيون)وتسعى حكومتها لاقناع دول العالم الثالث بضرورة تحديد النسل وتنفق أموالا طائلة في هذا الصدد ، هذه الولايات لا يمكن تخيلها أن تكون أقوى دول العالمواغناها لولا كثرة سكانها ونموهم المتواصل سواء كان هذا النمو ناتجا من التزايد الطبيعي للسكان أو الهجرة الوافدة اليها ٠

ومن ناحية اخرى ادى التناقص في معدلات المواليد في فرنسا الى انكماش سكانها ٠ فالمعروف أن فرنسا هي أول قطر أوربي يبدأ فيه الحد من التزايد السكاني في الوقت الذي كانوا يتزايدون فيه بسرعة في دول أوربا المجاورة ونتيجة لذلك لم تستطع فرنسا أن تنهض بزراعتها وصناعتها بالسرعة التي نهض بها جيرانها ٠ وفي مجال الزراعة بالذات ، يعتقد كثير من العلماء الاقتصاديين (١١) في فرنسا أن التقدم النسبي البطيء الذي أحرزته فرنسا في هذا القطاع يعزى في المقام الاول الى الانكماش السكاني والسرعة البطيئة التي كانوا يتزايدون بها ٠ وفي المؤتمر العالمي للسكان والذي عقد بروما ١٩٥٤ أعلن العالم الفرنسي الكبير (الفريد صوفي) انه لو كان الحد من التزايد السكاني يؤدي الى مزيد من التقدم الاقتصادي لكانت فرنسا اليوم أغنى دول العالم لانها أول قطر يحد من الزيادة السكانية ٠ ويعيب العالم الفرنسي (كومب) على بلاده انها بسبب تحديدها للتزايد السكاني كانها تفضل الانكماش بدل التوسع والاثراء بدل مواجهة التحدي (١٢) ٠

يتضح لنا من الفقرات السابقة ان التزايد السكاني يمكن اعتباره متغيرا مؤثرا في وتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ٠ والواقع ان بعض الاقتصاديين يعتبره « محركا أولا » للاقتصاد ٠ فالثورة الصناعية والنهضة الزراعية في غرب أوربا لم تكن لتأخذ القفزة الكبيرة لو لم يدعمها التزايد السكاني السريع لان زيادة السكان قد شجعت على القيام بمشروعات ضخمة وشجعت الرأسماليين

على روح المبادرة والمغامرة بسبب الطلب المتزايد على سلعهم وبسبب وفرة الايدي العاملة الرخيصة · وتسبب النمو السكاني في زيادة حيوية السكان وزيادة نسبة الشباب منهم مما أدى الى توسيع أفق الانسان وتغذية قدرته في عملية تنظيم المشروعات وكذلك في تنمية المواهب · ذلك لان النمو السكاني البطيء أو الثابت لا يتم الا عن طريق الهجرة أو خفض معدلات المواليد وفي كلتا الحالتين سيفقد السكان عناصر شابة أو مدربة ، وتزيد نسبة كبار السن · وهذا بالطبع يزيد من أعباء ورعاية الشيخوخة لان كبار السن الذين لا ينتجون يعتبرون عالة على المجتمع وتكلف اعالتهم اضعا فما تكلفه تربية الاطفال وتنشئتهم ·

واذا رجعنا لنظرية مالتس مرة اخرى لنرى كيف كذبها التاريخ فانه يتضح لنا انه لم يكن في تصور مالتس أن التوازن بين وسائل العيش والسكان لا يمكن تحقيقه بتخفيض التزايد السكاني وانما يكون ذلك بخلق مزيد من الموارد وزيادة الانتاج بالدرجة التي توازي النمو السكاني أو تفوقه · وهذا ما حدث بالفعل · لان الانسان هو العامل الحاسم في التقدم وهو المعين الذي لا ينضب من الابداع والخلق ·

مثلا بالنسبة للتقدم الزراعي ، يعتبر التقدم الذي أحرزه الانسان خلال القرنين الماضيين دليلا على ما نقول · وليس بالضرورة أن يبدأ الانسان باستغلال أخصب الاراضي والواقع أن الانسان يبدأ استغلال الارض الاسهل خضوعا وأسرع انتاجا ، لان الانسان كان ضعيفا في البدء ولكن بنمو قدراته وطاقاته يمكنه تذليل العقبات · ولنأخذ على ذلك مشروع الجزيرة في السودان، فرغم نجاح هذا المشروع وخصوبة أرضه وسهولة ريه مما دعى الى اقامته قبل المشاريع الاخرى فليس بالضرورة أن يفوق الانتاج الحدي فيه الانتاج في المشاريع التي اقيمت في الفترة الاخيرة · والواقع أن انتاجية الفدان من القطن في مشروع الرهد يتوقع أن تكون أعلى بكثير من تلك التي بمشروع الجزيرة ·

هذا من ناحية قانون الغلة المتناقصة في الزراعة والذي يبدو ان مالتس اعتمد عليه كثيرا في فروضه فيما يختص بالتكاثر السكاني وتزايد الغذاء وواضح ان مالتس لا يتصور ما يمكن أن يكون عليه العلم والتكنولوجيا وما يمكن أن يقدماه للبشرية وما يسهما فيه من تحسين في مستويات المعيشة · والواقع ان التقدم التكنولوجي قد يقتضي زيادة في الاعداد السكانية في بعض الاحيان وهذا ما صاحب الثورة الصناعية في غرب أوربا حيث أدت اقامة المصانع الحديثة والتحسن في سبل النقل والمواصلات ووسائل التوزيع الى

طلب متزايد من الايدي العاملة · ورغم التزايد السريع في الاعداد السكانية فقد ارتفع مستوى المعيشة بصورة كبيرة ، وكان هناك فائض من الطعام مما أدى الى التفكير في حفظه لفترات طويلة بطرق حديثة (كالمعلبات مثلا) ·

هذه بعض الانتقادات التي يمكن توجيهها الى نظرية مالتس في هذا المكان وسيكون هناك مزيد من النقد والتصدي لمالتس واتباعه السابقين واللاحقين فيما بعد ·

(٧) الماركسيون والاشتراكيون :

يرى الماركسيون والاشتراكيون والتقدميون بوجه عام ان التوازن بين السكان ووسائل العيش يمكن اعادته بخلق ما نقص · والواقع أن ماركس نفسه لم يعترف بأي مشكلة تتعلق بحجم السكان أو تزايدهم ، ولذلك كان هجومه على مالتس عنيفا ، واتهم نظرية مالتس بانها مصطنعة ومزيفة وحاقدة على الطبقة العاملة ، وانها غير علمية ووضعت اساسا لخدمة الراسماليين والبرجوازيين حتى يمكنهم الاستمرار والتمادي في استغلال الطبقة العاملة · كما هاجم ماركس مالتس فيما يتعلق بموقفه «المخزي» من قانون الضمان الاجتماعي ومعونة الفقراء · ووصف انجلز نظرية مالتس في السكان بانها وصمة في جبين العلم ·

ويرى ماركس واتباعه ان الفائض السكاني يعتبر ثمرة من ثمار الرأسمالية في الدول الصناعية ومن ثمار التخلف والرأسمالية في دول العالم الثالث · أما في ظل الاشتراكية فلا يمكن أن يكون هناك فائض في السكان أو في الايدي العاملة وبالتالي نقص في الاستخدام لان النظام الاشتراكي قادر على استيعاب أي مزيد من السكان ، ويمكن للاقتصاد أن يتكيف حسب التزايد السكاني وليس العكس ذلك لان الانسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته ·

واذا أردنا أن نعرف كيف يفسر الماركسيون وجود فائض في الايدي العاملة (أو ما يطلقون عليه الجيش الصناعي الاحتياطي) في النظم الرأسمالية فلا بد من شرح قانونهم العام للتراكم الرأسمالي · ويبدأ هذا القانون بشرح التركيب العضوي للرأسمال وتقسيمه الى جزئين : رأسمال ثابت ورأسمال متحرك ·

أما رأس المال الثابت فيشمل وسائل الانتاج كالالات والمباني والمواد الاولية ويشمل رأس المال المتحرك قوة العمل الحية (الاجور) · ويكون التركيب العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتحرك)متفاوتا في مختلف المؤسسات العامة لصناعة واحدة · فيكون مرتفعا حينما تكون هناك كمية أكبر من الالات المعقدة الغالية الثمن وكمية كبيرة من المواد الاولية المحولة قبالة كل عامل ·ويكون التركيب منخفضا حينما يغلب العمل الحي وتكونقبالة كل عامل كمية قليلة من الالات والمواد الاولية · ولكن مع التقدم التكنيكي وادخال الا تجديدة يزداد التركيب العضوي لرأس المال أي تزيد نسبة رأس المال الثابت لرأس المال المتحرك · وبما ان الطلب على الايدي العاملة لا يتحدد تبعا لرأس المال كله ، وانما يحدده رأس المال المتحرك فقط فان الطلب على الايد يالعاملة ينخفض بصورة نسبية مع التراكم ونقص نسبة رأس المال المتحرك الى رأس المال الثابت وهكذا تجد أعداد متزايدة من العمال نفسها بدون عمل · وهناك جزء من العمال يجد نفسه فائضا عن الحاجة وهو ما يطلق عليه الماركسيون فائض السكان النسبي تحت النظام الرأسمالي · وهذا الفائض من السكان نسبي لان الطلب على العمال يتناقص نسبيا مع تراكم رأس المال بينما تزداد نسبة الاستخدام بصورة مطلقة تبعا لحجم رأس المال الكلي · وقد ميزت الماركسية بين ثلاثة أشكال لفائض السكان النسبي : أولها الفائض المتذبذب وهو يتكو من المعال الذين يفقدون عملهم من حين لاخر أو لفترة محدودة نتيجة لتخفيض الانتاج أو استخدام الاتجديدة أو بسبب تفليس واغلاق المؤسسات وعند توسيع الانتاج يجد جزء من هؤلاء العاطلين عملا كما يجده جزء من الباحثين الجدد عن العمل ولكن بنسبة تتضاءل باستمرار بالنسبة الى مجموع رأس المال ·

أما الشكل الثاني من فائض السكان النسبي فيعرف بالفائض الكامن أو ما يطلق عليه عادة البطالة المقنعة أو المستترة وهو يتكون من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين وبعض الحرفيين الذين أصابهم الخراب بسبب التقدم التكنيكي الذي يؤدي الى نقص نسبي وفي النهاية مطلق على طلب الايدي العاملة في الزراعة نتيجة للاستثمارات الرأسمالية الكبيرة التي تخلق طلبا على العمال الموسميين · ولكن حينما تتسع هذه الاستثمارات ويزيد استعمالالات والماكينات ويتطور ، يفقد صغار المزارعين اراضيهم ويتحولون الى عمال زراعيين

في الوقت الذي يتناقص الطلب على العمال الزراعيين أنفسهم ويتجه كثير منهم نحو المدن ليزيدوا من جيش العاطلين وسط العمال ومن يبقى منهم في الريف يكون استخدامه ناقصا ، ولا يجد الا عملا بسيطا خلال فترة قصيرة من كل عام.

والشكل الثالث من الفائض السكاني يشمل اولئك الذين ليس لهم عمل دائم ومضمون ، وانما يقومون بأعمال غير منتظمة تدر عليهم دخلا تافها يقل كثيرا من الحد الادنى للاجور ، ويشكل هؤلاء نسبا عالية في المدن وخصوصا مدن العالم الثالث .

وعلى العموم يمكن تلخيص النظرية الماركسية في السكان في أن تراكم رأس المال في المجتمع البرجوازي يتسبب في خلق الزيادة النسبية من السكان العاملين ، ويبدو أن مجريات الامور قد أيدت هذه النظرية على الاقل في بعض خطوطها العريضة خلال النصف الاول من هذا القرن . فقد تناقصت نسبة رأس المال المتحرك (وهو الذي يحدد الطلب على الايدي العاملة كما ذكرنا) الى رأس المال الثابت . ففي الولايات المتحدة كانت هذه النسبة ٢٣٪ في سنة ١٨٨٩ وأصبحت (١٨ ٪) في سنة ١٩٠٤ وبدأت تتناقص باستمرار حتى صارت (١٥ ٪) في العام ١٩٣٩ (١٤) . وبالمثل بدأت نسبة العاطلين الى مجموع الطبقة العاملة تتزايد باسمترار فقد كانت (٥٪) فقط في ١٨٨٩ ثم زادت الى (١٠ ٪) في سنة ١٩٠٠ و (١٥٪) في سنة ١٩١٥ ووصلت (٢٣٪) في سنة ١٩٢١ (١٥) . وبلغ أيضا الفائض في السكان الزراعيين نسبا عاليةجدا. ومن ناحية اخرى ، تناقصت نسبة المداخيل التي تذهب للطبقة العاملة ، حيث كانت تشكل (٧٠٪) في ١٨٨٩ و (٦١٪) في سنة ١٩٢٩ و (٤٥٪) فقط في العا م١٩٣٩ (١٦) .

ورغم ذلك لم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأت الماركسية رغم تحليلها العميق لاسلوب الانتاج فيه . ولا نريد هنا أن ندخل في نقاش حول الاسباب التي لم تؤد الى انهيار النظام الرأسمالي لان ذلك يخرجنا عن نطاق البحث الحالي ولكن هنا كنقطة هامة لا بد من توضيحها هنا . وهي اذا كان النظام الرأسمالي يخلق جيشا من العاطلين يوفر للرأسماليين ايادي عاملة رخيصة ويمكنهم من استثمار العمال وفرض شروطهم القاسية ملفاذا تتحمس الدول الصناعية اليوم ومن ورثها كبار المستثمرين للدعوة لتحديد النسل وينفقون الاموال الطائلة ويقومون بالدعاية الواسعة في هذا السبيل ، فهل هم مخلصون

في هذه الدعوة وهدفهم منها تحقيق خير الانسان واسعاده ؟٠ من الصعوبة بمكان الاجابة بدقة على هذا السؤال فلا شك ان هناك من المخلصين الذين يأخذون المشكلة السكانية من زاوية ضيقة ويتناولون اعراضها الخارجية ولا يدركون ابعادها الحقيقية وهناك من يحاول اخفاء المشاكل الحقيقية للتخلف عن وعي ويركز أساسا على التزايد السكاني ولا شك ان هؤلاء يخشون ان يؤدي التزايد السكاني الى ثورات شعبية في بعض الدول الموالية لهم وتهدد مصالحهم في تلك الدول وقد تهدد تلك الثورات النظام الرأسمالي في عقر داره ٠

ورغم ذلك فهناك بعض الاشتراكيين الذين يقلقهم التكاثر السكاني في بلاد العالم الثالث ويرون أن على الدول النامية أن تحد من التوسع السكاني وتدمج سياستها السكانية ضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ٠ والواقع ان قلة من الماركسيين يرون انه بدون هذا فان أي تخطيط اقتصادي قد يبدو غير واقعي ٠ وقد استعمل أحد الماركسيين كلمة العدو السكاني الذي يلتهم سنويا من الدخل القومي ٢ ـ ٣ ٪ ٠ وأضاف أن ذلك يشكل عقبة كأداء في سبيل التغلب على مشاكل التغذية والاستخدام (١٧) ٠

ولكن غالبية الاشتراكيين المهتمين بقضايا التنمية وكثير من علماء الاجتماع العقلانيين يفسرون الاندفاعة السكانية التي تعاني منها كثير من دول العالم الثالث بأنها نتيجة طبيعية للتخلف الذي ترزح تحته هذه الدول ولا يمكن أن تكون سببا أو عاملا هاما يعوق التنمية ولذلك لا يمكن اعادة التوازن بين التكاثر السكاني ونمو الموارد الا ببذل الجهود المخلصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ويمكننا أن نلاحظ هنا أن معدلات المواليد (وبالتالي معدلات النمو السكاني) لا تبدأ في الانخفاض الا اذا تقدم المجتمع وزادت مستويات المعيشة وارتفع مستوى التعليم بالنسبة لاعضائه وتحررت المرأة من بعض القيود التي ترزح تحتها وشاركت بصورة فعالة في الحياة السياسية والاقتصادية ٠ وواضح من هذا ان السياسات السكانية التي تركز على تحديد النسل باستعمال وسائل منع الحمل الحديثة سيكون مصيرها الفشل وخصوصا في ريف العالم الثالث حيث تسكن غالبية السكان في الوقت الحاضر ذلك لانه لا يمكن اقناع الفقراء والبائسين والجهلة بالحد من اعدادهم دون أن توفر لهم الضمانات ٠

المالتسيون الجدد :

رغم ان النظرية المالتسية غير علمية حتى في خطوطها العريضة الا ان اتباع مالتس بدأوا يتكاثرون وخصوصا في العقود الاخيرة وبدأ كثير منهم ينظرون للمشكلة السكانية من نفس الزاوية الضيقة والسطحية وركزوا على اثار التزايد السكاني حتى يتجنب سكان العالم البؤس والشقاء والفقر والمرض والمجاعـــات ٠

وهناك كثير من الحجج التي يسوقها المالتسيون الجدد لتأييد وجهـــة نظرهم كما ان هناك كثير من النظريات الاقتصادية التي تناقش العلاقـــــة بين تزايد الاعداد ـ السكانية ونمو الدخل القومي ، وستتعرض هنا بأختصار شديد لعرض بعض هذه الحجج والنظريات ثم نناقش مدى صحتها وعمليتهـــا بالنسبة لدول العالم الثالث ٠

اقوى هذه الحجج هي تلك التي تتعلق بالتركيب العمري للسكان فـــي الدول النامية حيث يؤدي الارتفاع في معدلات الخصوبة الى قاعدة عريضة مـــن الاطفال والأحداث تزيد نسبتهم في معظم الاحوال عن نسبة من هم في ســـن العمل ، وبذلك تكون نسبة المنتجين ضئيلة ونسبة المستهلكين عالية ٠ وهذا يشكل عبئا كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لان الاطفـــال يحتاجون الى جانب الغذاء والملبس والمأوى الى التعليم والتدريب والعناية الصحية قبل ان يكون في استطاعتهم المساهمة في الانتاج بفعالية ٠ ثم ان النسبـــة الكبيرة من الاطفال وكبر حجم الاسرة تضعف من مقدرة الافراد على الادخار طالما ان القاعدة العريضة من الاطفال والتزيد السكاني يبتلع اي زيادات في الدخول يكون بذلك حجم الاستثمارات ضعيفا ، ومقدرة الحكومة على فرض ضرائب جديدة شبه مستحيلة ٠

وهناك من الاقتصاديين من يحاول ان يربط معدلات النمو السكاني وزيادة الدخل الفردي ليقول ان النمو السكاني في كثير من الدول النامية يعلو بكثير عن معدلات نمو موارد الثروة والتكوينات الرأسمالية مما ادى الى تناقص متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض في مستوى معيشة الشعب ويدعى بولدوين ان اهم وابرز الاسباب في فشل الدول النامية في تحقيق معدلات معقولة من التنمية هو التزايد السكاني او العلاقة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكاني من جهة ونمو دخل الفرد في المتوسط من جهة اخرى وهي العلاقة التي اطلق عليها نظرية المصيدة السكانية (١٨) ٠

ومن المالتسيون الجدد عدد كبير من علماء الزراعة والاحياء ، ومن الذين

عرفوا بتطرفهم الشديد ـ بول ارليك في كتابة القنبلة السكانية (١٩) وهو يدعو في اول الكتاب الى تخاذ التدابير اللازمة والسريعة لضبط النسل والا واجه العالم المجاعات والكوارث والحروب في السعينات ويورد ارليك احصاءات وتنبؤات خيالية حول نمو السكان في البلاد المتقدمة والبلدان النامية قد تظل من ليس لهم اي المام بموضوع السكان والتنبوء بالنمو حتى في المستقبل القريب ـ مثلا ٢٥ سنة ـ لا يمكن اعتباره اكثر من مجرد تخمين ، ذلك لان كثيرا من العوامل المرتبطة السكانية تتغير باستمرار فكيف يمكن لاؤليك ان يتنبأ بما سيكون عليه سكان العالم بعد مئات السنين · ومن ناحية اخرى ، يؤكد اوليك عدم وجود امكانيات لتوسيع الاراضي المزروعة وكذلك صعوبة الحصول على الاغذية من المحيطات وتقوده دراسته الى اقتراح يرى انه يمكن تحقيقه ببساطه وهو تحديد النسل وتقليل الزيادة السكانية الى صفر ، او جعلها سلبية حتى يتقلص سكان العالم والا فان العالم سيصاب بأزمة جوع طاحنة · ويتفق مع اؤليك كثير من الكتاب البرجوازيين الذين يعتمدون على ارقام احصائية مغلوطة لبث افكارهم ودعايتهم · (٢٠) ·

الواقع في المجتمعات النامية :

اذا اردنا ان نرد على المالتسيين الجدد فلا بد لنا من بحث الاسباب العميقة للتخلف في دول العالم الثالث ويكفي ان نقول ان السكان ، سواء كانوا من حيث الحجم او الزيادة او التركيب ، لا يمكن ان يكونوا هم مشكلة التخلف الحقيقية · ولذلك لن تؤدي محاولة التخفيض من تزايدهم ، او حسن استغلال الموارد الاقتصادية الضخمة لدول العالم الثالث الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الا اذا ستطاعت هذه الدول ان تتخلص من اسباب التخلف الحقيقية وهي تتلخص في الاستعمار الجديد ، والتبعية للاسواق الخارجية ، ووجود اقليات متميزة تتمتع بسلطات واسعة وبعض العوائق الاخرى ·

ولكن ـ وهذا هو الغريب في الامر نظريات المالتسيين رغم سطحيتها وطرحها للعلاقة البسيطة بين السكان والنمو الاقتصادي لا تجد ما يؤيدها في واقع الدول الصناعية في الماضي · ومعظم البحوث التي اجريت لم تؤيد ما ذهبوا اليه ، فبجانب ما سبق ان قلناه عن اثر التزايد السكاني في النهضة الصناعية في دول اوروبا الغربية في نطاق حديثنا عن مالتس نفسه ، فقد وجد كوزنتز ان هناك موجبة وقوية بين الوتيرة السكانية والزيادة في الدخل القومي في البلاد المتقدمة خلال المائة سنة الاخيرة (٢١) ومن ناحية اخرى

فقد درس ايسترلن (٢٢) العلاقة بين النمو السكاني ومتوسط الدخل الفردي في ٣٧ قطرا من اقطار العالم الثالث وكانت نتائج دراسته مخيبة لامـــال الماليتسيين واتباعهم ايضا حيث وجد ان النمو السكاني السريع يواكبه فـــي اغلبية الحالات المدروسة نمو اكبر في متوسط الدخل الفردي ٠

كذلك اكدت دراسات اخرى ان النمو السكاني السريع تصاحبه فـــي العادة زيادات كبيرة في الانتاج الزراعي ٠ ويمكننا هنا ان نأخذ بعض دول العالم الثالث ٠ ففي الهند مثلا كان النمو السكاني في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ يبلغ ـ ١٪ ـ فقط ورغم ذلك لم يزداد الانتاج الزراعي بأكثر من ـ ٢ر٠٪ ـ وفي الفترة ١٩٥٠ ـ١٩٦٠ تزايد النمو السكاني ليصل الى ـ ٢ ٪ ـ ولكن الزيادة السنوية في الانتاج الزراعي كانت ـ ٣٪ في الفترة نفسها (٢٣) ، رغم انها انخفضت قليلا خلال السنوات الاخيرة بسبب بعض العوامل الطبيعية ٠

اما المكسيك فقد كان هناك شبه ركود زرعي في الفترة السابقة للحـرب العالمية الثانية حينما كان السكان يتزايدون ببطء شديد ٠ وبعد الحرب تسارع النمو السكاني بسبب الانخفاض السريع في معدلات الوفيات وثبات معدلات المواليد حتى بلغ النمو السكاني ـ ٣٪ ـ في السنة ورغم ذلك زاد الانتـاج الزراعي بنسب اكبر بكثير ـ بلغت في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ حوالي ـ ٩ ٪ ـ في السنة (٢٤) وهكذا يبدو الحال في كثير من دول العالم الثالث ان لم يكن في غالبيتها وخصوصا في العقود الاخيرة وبعد ان تخلصت من قيود الاستعمار المباشر ٠ والجدول التالي يعطي بيانات عن النمو في السكان مقارنا بالنمو في متوسط الدخل الفردي في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ لدوحل مختارة :

القطر	الزيادة السكانية السنوية	الزيادة في متوسط الدخل الفردي
تايلانـد	٣ر١	٤ر٩
ساحل العـاج	٣ر٠	٤ر٥
سوريا	٢ر٩	٣ر٤
فيتنام	٢ر٨	٣ر٢
زائـير	٢ر٨	٢ر٧
يوغنـدا	٢ر٥	٢ر٤
بورندي	٢ر٠	٨ر
الارجنتين	١ر١٥	٢ر٥
ارجـواي	١ر٣	٤ر

ومن هذه الارقام نلاحظ ان النمو السكاني السريع يصاحب نمو اكبر في متوسط الدخل بينما يكون النمو الديمغرافي البطيء مصحوبا بنمو اقتصادي منخفض · ولكن يجب الاشارة هنا ان العلاقة بين المتغيرين ليست بهذه البساطة فهي معقدة وتدخل فيها عوامل متعددة وذات جوانب متشابكة ولكن مهما كان الامر فأن المالتسيين ، رغم ان تصديهم لمسائل السكان والتنمية يأخذ بظواهر الامور ، الا ان ادعاءاتهم له تجد ما يؤيدها من واقع الاحصاءات المتاحة في بعض الدول النامية ·

اما فيما يختص باطروحة ان النمو السكاني السريع والتكوين العمري في الدول النامية يضعف من مقدرة الافراد على اللادخار ومقدرة الحكومات على فرض ضرائب جديدة مما يؤثر على حجم الفائض الاقتصادي واستخداماته فأننا نقول ان حجم الادخارات في الدول المختلفة لا يمكن ارجاعه للعوامل الديمغرافية او انخفاض متوسط الدخل الفردي كاسباب رئيسية او هامة · وقد يكون تبديد الفوائض الاقتصادية او عدم استعمالها بفعالية المسئول عن صغر حجم الاستثمارات المعولة من مصادر داخلية بحته · ثم ان الفائض الاقتصادي والاجتماعي في الدول المختلفة اكثر بكثير من الفائض الفعلي · ولفائض الفعلي ـ او الادخار او التراكم الجاري ـ كما عرفه ـ باران (٢٥) هو الفرق الفعلي بين الانتاج الاجتماعي الفعلي وبين الاستهلاك الفعلي الجاري بينما يعرف الفائض الاقتصادي الاجتماعي بأنه الفرق بين الانتاج الذي يمكن تحقيقه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق استخدام الموارد الانتاجية المتاحة وبين ما يمكن اعتباره استهلاكا ضروريا (٢٦) ·

والفائض الاقتصادي الاجتماعي يوجد في عدة اشكال في المجتمعات النامية :

اولها ، في الاستهلاك المفرط والكمالي للطبقات المميزة والحاكمة ·

ثانيها : في الانتاج الضائع بسبب تضخم القطاع الثالث وطفيليته وبسبب وجود عدد كبير من السماسرة والمرابين والمضاربين الخ وغيرهم من غير المنتجين · وكذلك بسبب الانتاج الضائع بسبب تضخم العمالة الظاهرة والمستمرة في المدن ونقص الاستخدام في الريف · واخيرا بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وسوء تنظيمه ·

هذا الفائض الاقتصادي وخصوصا الفائض الاقتصادي الزراعي يمكن تعبئته لاغراض الاستثمار المختلفة · (٢٧) ·

اما اذا رجعنا للعوامل الديمغرافية والتي يعتمد عليها المالتوسيين في حججهموخصوصا التكوين العمري ونسبة الاعالة في الدول النامية ، فاننا نجدهم · يحسبون نسبة الاحداث وصغار السن ـ او اولئك الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ عاما ـ وكذلك نسبة السنين اي السكان في سن العمل ـ ١٥ ـ ٥٩ سنة ـ ليتوصلوا من ذلك الى ان نسبة المنتجين ضئيلة جدا ونسبة المستهلكين عالية اذا قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة · ونود ان نبدي الملاحظات الاتية في هذا الصدد ·

اولا : ، ان حساب نسبة الاعالة بهذه الطريقة فيه بعض التضليل ، لان هذه النسبة يجب ان تأخذ في اعتبارها نسبة السكان المشتغلين في الاعمال الاقتصادية كما يجب ان تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع فمثلا لا يمكننا ان نعتبر كل الاطفال الذين تقل عن ١٥ سنة عالة اذا كان كثير منهم يقوم بأعمال منتجه وهم كذلك في كثير من اجزاء السودان والدول النامية الاخرى ، ومن ناحية اخرى ، لا يمكننا اعتبار النساء اللائي في سن العمل ولا يقمن بأي نشاط بما فيه رعاية الاعفال وتنشئتهم اولا يساهمن في بعض الاعمال المنزلية وكذلك المتعطلون من الرجال والذين يقومون بأعمال طفيلية لا تساهم في زيادة الانتاج ، اذا حسبنا الاعالة على هذه الاسس فلا شك اننا سنجد نسبة المنتجين الحقيقيين في الدول النامية ضئيلة جدا ولكن ليس بسبب التكوين العمري وحده وانما بسبب الموارد الانتاجية بشرية وغير بشرية بصورة معقولة ·

ثانيا : صحيح ان نسبة الاطفال الناتجة من ارتفاع الخصوبة كبيرة في الدول المختلفة ولكننا ايضا نجد ن نسبة المسنين والعجزة كبيرة في الدول المتقدمة بسبب انخفاض الخصوبة · وبينما تكون تكلفة تربية الاطفال بسيطة في الدول المتخلفة في الاوضاع الحالية ، نجد تكلفة رعاية السن جد باهظة في الدول الصناعية وتخلف النسبة الكبيرة من الطاعنين في السن عداد كبيرا من المشاكل ـ الاجتماعية ـ ويشكلون عبئا كبيرا ومؤلما · وادت كثرتهم النسبية الى قلة العطف عليهم من الاجيال الجديدة · وهم في العادة يسكنون في مساكن مخصصة لهم وتنفق الدولة عليهم اموالا طائلة فيما يتعلق بتوفير الخدمات والمساكن الصحية بالاضافة الى المخصصاتالغذائية وغيرها · بالاضافة الى عبء الاعالة تشكل النسبة الكبيرة من كبار السن عقبات اخرى وتقلل من دفع النهضة الى الامام وقد تؤدي الى نكوصها ذلك لان الطاعنين في السن اقل

في التكيف مع التطورات والتقدم الفني وازتكنولوجي ، ويتمسكون بمطالب لا تتمشى مع التغير في الانماط مما قد يجولدون انتاج موديلات جديدة بالدرجة التي يتطلبها التقدم الفني والتطور الاقتصادي والطاعنون في السن يتمسكون في معظم الاحيان بالتقاليد البالية ولا يتجاوبون كثيرا مع واقع العصر ومتطلباته كما انهم اقل قابلية للحراك الاجتماعي او التحرك الجغرافي اذا دعت الضرورة الـــى ذلـــك ..

صحيح ان نسبة صغار السن مرتفعة في الدول النامية ، وصحيح ايضـا انهم يساهمون في الانتاج وخصوصا في الريف ،

ولكن من مزايا هذا الوضع ان يدفعنا لزيادة استثماراتنا الاجتماعية وخصوصا اذا جاء ذلك عن طريق المشاركة والجهد الشعبي ٠

نخلص من كل ذلك انه ليس هناك ازمة سكانية حقيقية في الدول النامية كما تحدثنا غالبية الكتب والندوات التي تتطرق الى هذه القصة ٠ وحتى لو سلمنا جدلا بوجود مشاكل سكانية نتيجة للتسارع في نمو الاعداد البشرية ونتيجة للتركيب العمري او نتيجة لتيارات الهجرة المتزيدة نحو المدن ، فأننا لا نتعبر هذه المشاكل هي ـ المتسببة في التخلف بل نعتبرها نتيجة طبيعية له وللعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة ولذلك لا يمكن حل مشاكل الفقر والجوع بالحد من الاعداد السكانية ٠ والحل الكفيل بحل هذه المشاكل وبحل مشكلة التكاثر السكاني السريع هو التنمية الشاملة والمتكاملة ٠ ويمكن للدول الفنية ان تقدممعونات ذات معنى لدفع عجلة التنمية وزيادة الانتاج والموارد الاقتصادية بدلا من التركيز على الحد من الزيادة السكانية ٠

ان دول العالم الثالث بدأت تدرك مشاكلها الحقيقية، كما بدأت تؤمن بكرامة الانسان وقدرته الخلاقة التي تستطيع تذليل الصعوبات التي تعترضها كما بدأت تعي اسباب التخلف الذي تعانيه وانها تملك موارد غير محدودة تستطيع الطاقات البشرية بقدرتها الخلاقة المبدعة استغلالها بصورة افضل : والمعروف على مدار التاريخ ان قدرة الانسان لا متناهية ليست على التكاثـر كما يزعم مالتس وانما على اكتشاف موارد جديدة لوسائل العيش اذا نضبت الموارد المستغلة الان ٠

ان مصادر الثروة المتوفرة للانسان اليوم فليست كلها مصادر طبيعية ، بل ان اكثرها من صنع الانسان من خلال جهوده وتجاربه ومعارفه المكتسبة

والمتزايدة · فالنفط واليورانيوم والحديد الخام ثروات طبيعية ولكن الانسان هو الذي جعل لها هذه القيمة الكبيرة وجعل استعمالها ممكنا بالشكل الذي نراه ونعرفه اليوم · ويمكن للانسان اكتشاف استعمالات جديدة لهذه المصادر غدا · وتجري الابحاث الان على قدم وساق لمحاولة توليد وحدة من الطاقة باحراق اقل كمية ممكنة من البترول وبذلك يمكن مضاعفة كميات الاحتياطي في العالم ·

مؤتمر بخارست للسكـــان :

وقد انعكس وعي دول العالم الثالث بأبعاد التخلف واسبابه الحقيقية في كل الندوات والمناقشات والمؤتمرات العالمية التي عقدت في السنين الاخيرة ، وتشمل هذه مؤتمر السكان العالمي ببخارست ـ اب ـ اغسطس ١٩٧٤ ـ ، ومؤتمر الغذاء العالمي ـ روما تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤ ـ ، وموتمر المرأة العالمي ـ المكسيك ١٩٧٥ ـ ، وكذلك في البرامج الدولية للتنمية في العقد الثاني لبرنامج ـ الامم المتحدة النمائي ـ وفي برنامج العمل لاقامة ـ نظام اقتصادي دولي جديد ـ والذي اقرته الجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة من حكومة الجزائر ·والذي يعنينا في هذا البحث هو موقف دول العالم الثالث من قضايا السكان والتنمية في مؤتمر بخارست ولذلك سنعطي خلاصة للقرارات والتوصيا تولحظة العمل العالمية للسكان التي اقرها المتمر بتأثير واضح من تكتل غالبية دول العالم الثالث (٢٨) بمساندة دول اعالم الاشتراكي وبعض الدول الاسكندنافية وخاصة فنلندا ·

اعتبر المؤتمر ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي ضروري لخلق ظروف تساعد على تحقيق تحسن فعال فـي نوعية حياة الانسان وتحقيق تغير فـي النماذج الديمغرافية · ولذلك يوصى المؤتمر بأن تعطي الدول النامية ، عند صياغة سياسات التنمية الاولية للبرامج التى تدفع الى اقصى حد ممكـن التقدم الاقتصادي والاجتماعي · وان على جهاز الامم المتحدة والدول الصناعية ان تزيد من المساعدة الدولية في مجالات الديمغرافية بالطريقة المرغوب فيهـــا · واعتبرت خطة العمل العالمية للسكان ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي العامل الاساسي والمحوري في حل مشكلات السكان والتغيير الاجتماعـــي والاقتصادي يجب الا يقتصر على النظر الى الافراد بصفتهم مستهلكين فقط بل ايضا كمنتجين ويجب ان تكثر الدول من الاستثمار في الصحة والتعليم ·

كما وطالبت الخطة الدولوخص موصا الدول الغنية باستخدام الموارد الطبيعية استخداما اكثر رشدا وبدون اسراف حتى لا يواجه البعض الحرمان نتيجة لتبذير البعض الاخر ٠

ولاحظ المؤتمرون ان بعض البلاد ومجموعات سكانية صغيرة في داخل البلاد يستهلكون نصيبا من الموارد العالمية او الموارد الداخلية لا يتناسب اطلاقا مع مجتمعهم ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض الاستهلاك الضخم وغير المتوازن ٠

والواقع ان المؤتمرين اعلنوا بقوة تصميمهم الحازم للعمل على خلق عالم اكثر مساواة واكثر عدالة حتى يساعد في حل المشاكل المتصلة بالسكان والذي يعنى ضمنا تصفية التخلف والتخلص من التفاوت المتسع بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة وحتي يمكن ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب ٠ وطالبت الخطة بحق كل شعب في التنمية التي تتمشى مع اماله وان تكون له السيطرة الكاملة علىموارده القومية وموارده الاولية حتي يمكن استخدام تلك الموارد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذا الشعب على ان يلعب السكان انفسهم الدور الحاسم في عمليات التنمية بمجهوداتهم وبمشاركتهم الفعالة في برامج التصنيع والتحديث الخ ٠٠ حتىيمكن الوصول الى نمو اقتصادي سريع ، وتحقيق اقصى فائدة منالامكانيات المادية والانسانية في داخل اطار الاهتمام الذاتي في التقدم والرفاهية وحتى يكون البناء الاجتماعي ملائما لروح العصر وتحقيق المساواة على المستوى القومي ٠

ولكن قرارات المؤتمرين اشارت الى عامل هام في حل مشاكل السكان وهو الحاجة الماسة لتحسين التعاون العالمي وتوسيعه في داخل نطاق النظام الاقتصادي الجديد ، واقامة العلاقات العادلة التي يجب ان تزيل اي مظهر لعدم المساواة وسد الفجوة بين الدول لتامين الاشتراك الايجابي والمستمر لكل دولة في اي قسم من اقسام العمل الدولي وحتى تتمكن كل دولة من السلوك بسهولة نحو الطريق المؤدي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن ٠

هذه مقتطفات بسيطة من قرارات مؤتمر السكان والذي احتدم فيه النقاش بين الدول الصناعية والمتقدمة وبعض الدول النامية المرتبطة بها من جهة وبين

بقية دول العالم الاخرى · وبينما كانت ترى الدول الصناعية ان التزايد السكاني هو العقبة الكبرى في طريق التنمية وتحاول التركيز على خفض الزيادة السكانية واقتراح نمط معين لحجم الاسرة على مستوى العالم، كانت دول العالم الثالث تصر على ان الاساس في الوصول الى حل فعال لمشكلات السكان هو قبل كل شيء التغيير الاجتماعي والاقتصادي · وان سياسات السكان يمكن في بعض الاحيان وفي بعض الظروف ان تصيب حظا من النجاح اذا كانت جزءا لا يتجزأ من التنمية · ولذلك يجب التركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة وتدعيم الحقوق الانسانية وحقوق المرأة بوجه خاص وتأمين الحريات الاساسية · وانتصر الاتجاه الاخير لانه كان علميا وعميقا في نظرته وخاليا من المآرب والاغراض ومهتما بقضاياه اكثر من غيره ومدركا لابعادها واسبابها الحقيقية .

الحواشي

١ - U. N. The Determinants and Consequences of Population Growth (New York : 1953), p. 23.

٢ - مقدمة ابن خلدون - الجز الاول - ص ٣٦٠

٣ - المرجع السابق

٤ - Charles Issawi, Ibn Khaldun, An Arab Philosophy of History (London : 1950).

٥ - Henry George, Progress and Poverty (New York : 1905), pp. 138 - 139.

٦ - Colin Clark, Population Growth and Land Use (London : 1968), p. 185.

٧ - رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي - القاهرة : ١٩٦٨ - ص ص ١٧٢ - ١٧٤

٨ - Thomas Malthus, Essay on the Principle of Population (7th Edition, London, 1816).

٩ - المرجع السابق

١٠ - C. E. Stangeland, Pre- Malthusian Doctrines of Population (New York : 1966), p. 148.

١١ - الفريد صوفي : تطور المجتمعات البشرية - بيروت : منشورات عويدات ١٩٦٠ - ·

١٢ - Quoted in Colin Clark, Population Growth and Land Use, p. 277.

١٣ - R. L. Meek, Marx and Engels on the Population Bomb (Second Edition, 1971), pp. 18 - 23 and pp. 91 - 116.

١٤ ـ دراسات في الاقتصاد : اسلوب الانتاج الرأسمالي ـ بيروت : دار الفرابي ـ ص ٩٦

١٥ ـ المصدر السابق ، ص ٩٩

١٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٠٢

١٧ ـ م ٠ فالكورسكي : وجهة نظر ماركسية مشكلة تنمية العالم الثالث ـ بيروت : دار الحقيقة ١٩٧١ ـ ٠ ص ٣٩

١٨ - Robert Baldwin, Economic Development and Growth, (1966), Chapter four.

١٩ - Paul R. Ehrlich, The Population Bomb (New York : 1970

٢٠ - Arthur Me Cermark, The Population Problem (New York : 1970).

٢١ - S. Kuznets, Modern Economic Growth (1966), pp. 63 - 65

٢٢ - Easterlin, "Effects of Population Growth on the Economic Development of D.C." in the Annuals of the American Academy of Political and Social Sciences, (Jan. 1967), p. 106.

٢٣ - James Kocher, Rural Development, Income Distribution and Fertility Decline (1973), p. 63.

٢٤ ـ المصدر السابق ، ٦٦

٢٥ - Paul A. Baran, The Political Economy of Growth (London : 1957), p. 23.

٢٦ ـ المراجع السابق

٢٧ ـ محمد ديودار ، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ـ الاسكندرية : ١٩٦٧ ـ ٠ ص ٣١٧ ٠

٢٨ ـ كان المؤلف عضوا في وفد السودان ، وكان ممثله في لجنة العمل العالمية للسكان ٠ وقد قدم عدة تعديلات في الخطة الاصلية ، ايدتها وعملت على اجازتها دول العالم الثالث ٠